مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٩٨

الثلاثاء، ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد وو هايتاو	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد بياجيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد فرناندیس ریبویو
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عموروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/435)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/565)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/435)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/565)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/435، تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/565، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. سيركز بياني على ثلاث نقاط. أولا، سأتناول الحالة السياسية، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يهدف إلى تنظيم العملية الانتقالية الجارية ووضع الأساس للانتخابات. وكما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه (S/2017/565)، لا يزال تنفيذ هذا الاتفاق غير كاف بوجه عام. ثانيا، سأشير إلى الحالة الأمنية في بعض المناطق في الأجزاء الشرقية والغربية من البلد، التي تتسم بزيادة في الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني. فهذه الحالة مسؤولة، من ناحية، عن الزيادة المقلقة في انتهاكات حقوق الإنسان. وهي أيضا السبب في تدهور الحالة الإنسانية. وخلال الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه، ازداد عدد المشردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة ٢٦ في المائة، إلى ما مجموعه ١,٣ مليون شخص. وفي هذا السياق – وستكون هذه هي نقطتي الثالثة – تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التصدي للتحديات التي تواجه البلد وتواصل جهودها للتكيف، كما لاحظت خلال زيارتي إلى البلد قبل بضعة أسابيع.

وقبل ستة أشهر، عندما كانت الولاية الثانية للرئيس كابيلا على وشك الانتهاء، ساعد توقيع جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة على اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في تجنب أزمة خطيرة. وجاء الاتفاق تتويجا لشهور طويلة من التوتر والمفاوضات وحدد ملامح الفترة الانتقالية قبل إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠١٧، وهي العملية الجارية حاليا. غير أنه وبينما لم يتبق سوى أقل من ستة أشهر على إجراء الانتخابات، لم يجر بعد إنشاء جميع المؤسسات الانتقالية وتأكل تدريجيا توافق الآراء الذي كان سمة للتقدم المحرز قبل بضعة أشهر.

ونأى تجمع القوى السياسية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التغيير، وهو منبر يجمع بين مختلف الأحزاب المعارضة، بنفسه عن التطورات الأخيرة. فلم يكن من بين الموقعين على الترتيب الخاص لتنفيذ الاتفاق في ٢٧ نيسان/أبريل. وفي ١٦ أيار/مايو، كان أعضاؤه متغيبين عندما قام البرلمان بتنصيب الحكومة الانتقالية، ونخشى من أن يُلحق هذا التآكل في توافق الآراء السياسية الضرر أيضا بإنشاء المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق. وهذه الحالة يمكن أن تزيد من صعوبة الحفاظ على روح التعاون ونهج التوافق اللذين يحتاج إليهما المشهد السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا السبب، لا يدخر السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، وسعا في ممارسة مساعيهما الحميدة بغية إقناع جميع الجهات السياسية المعنية بأهمية تنفيذ الاتفاق بشكل كامل وسريع قدر الإمكان. وبهدف دعم جهودهما، زرتُ جمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف حزيران/يونيه. وقد شددت خلال مناقشاتي على الأهمية الحاسمة لتنفيذ الالتزامات التي قُطعت قبل ستة أشهر، وأتيحت لي الفرصة لأن أكرر مناشدتي للرئيس كابيلا.

غير أنني أود الإشارة إلى أنه على الرغم من الشعور الذي ينتابنا أحيانا بوجود مأزق، فإن التقدم المحرز في تسجيل الناخبين في ٢٤ من مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية الـ٢٦ يشكل مصدر تشجيع لنا. فحتى ١٠ تموز/يوليه، وتحت قيادة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وبفضل الدعم النشط من جانب البعثة، كان قد تم تسجيل ٣٣ مليون ناخب على الأقل من إجمالي الناخبين الذي يُقدر عددهم بقرابة ٤١ مليونا. بيد أن المسائل الأمنية في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى أدت إلى مشاكل في تسجيل الناخبين. وينبغي أيضا أن نشعر بالقلق إزاء تأخر اللجنة في نشر الجدول الزمني للانتخابات، وكذلك استمرار الشكوك المحيطة بتمويل الانتخابات، رغم الجهود التي بذلتها الحكومة لصرف الميزانية المتفق عليها خلال الشهور القليلة الماضية. وأخيرا، فإن إعلان رئيس اللجنة مؤخرا عن استحالة إجراء الانتخابات بحلول نهاية السنة هو سبب آخر يدعو إلى القلق. فبعد أن قطعت جمهورية الكونغو الديمقراطية نصف الطريق في عمليتها الانتقالية، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الأطراف السياسية الوطنية والشركاء الدوليون، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، بتعبئة جهودهم مرة أخرى لإعادة الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى مساره.

(تكلم بالإنكليزية)

حسبما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تشكل مصدر قلق كبير. فلا يزال عدد من المناطق في الشرق والغرب تعاني من عدم الاستقرار. وفي الشرق، زادت موجة الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة مؤخرا على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من تعقيد المشهد الأمني المتقلب أصلا. وفي مقاطعة كيفو الشمالية على وجه الخصوص، شنت جماعات الماي – ماي، من بين جماعات أخرى، مؤخرا غارات على مواقع القوات المسلحة، وهي ظاهرة جديدة تعكف البعثة على تقييمها. وفي غضون ذلك، استمرت الاشتباكات بين الميليشيات العرقية في كيفو الشمالية. وفي كيفو الجنوبية، ازداد انخراط الجماعات المسلحة في النزاعات المتعلقة بالإرث العرقي وفي المنازعات القبلية وتلك المتصلة بالترحال الرعوي. وفي إيتوري، ما زالت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تمثّل أكبر تهديد للمدنيين. وتمتد النزاعات الدائرة في بوروندي وجنوب السودان المجاورين إلى مقاطعتي إيتوري وكيفو الجنوبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واستجابة لذلك، تواصل البعثة دعم القوات المسلحة الكونغولية في عملياتها ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجيش الرب للمقاومة في أويلي العليا. كما تدعم البعثة جهود

الحوار المحلي والمجتمعي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما وتنجانيقا، وذلك بنهج يستند إلى الإيمان بأن الوسائل العسكرية وإن كانت ضرورية أحيانا، فإن الحل السياسي هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يعالج بفعالية الأسباب الجذرية للنزاعات المختلفة التي تهدد المدنيين.

لقد وصلت أعمال العنف في مقاطعات كاساي، في المنطقة الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى مستويات مثيرة للقلق، حيث تستهدف ميليشيا كامووينا نسابو المدنيين والزعماء التقليديين والموظفين الحكوميين وموظفي الأمن وقتلت العشرات منهم. كما أنها تهاجم مراكز تسجيل الناخبين والمدارس والمؤسسات الدينية. وعلى سبيل المثال، في سلسلة من الاشتباكات مع القوات المسلحة الكونغولية في إقليم كازومبا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، قُتل ٤١ من أعضاء الميليشيا و ١٢ جنديا. وتبعث الزيادة في العنف المُرتكب بدوافع عرقية في منطقة كاساي مؤخرا على القلق بنفس القدر. وفي نيسان/أبريل، على سبيل المثال، نشبت أعمال عنف بين قبيلتي باندي وتشوكوي، المنحازتين إلى الحكومة حسبما يقال، وقبيلتي لوبا ولولوا، اللتين تفيد التقارير بأنهما مرتبطتان بميليشيا كامووينا نسابو، وأدت تلك الأعمال إلى مقتل ٣٨ شخصا في إقليم كامونيا بمقاطعة كاساي. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة وأعمال اغتصاب على أيدي قوات الأمن، كان من بين ضحاياها مدنيون.

وردا على التطورات في مقاطعات كاساي، أنشأت البعثة وجودا صغيرا ومتحركا في مواقع مختلفة من أجل المساعدة في حماية المدنيين. فقد نشرت أفرادا في بولونغو ولويزا وتشيمبولو بمقاطعة كاساي الوسطى، وعززت وجودها القائم في كانانغا ومبوجي – مايي. ومن خلال مزيج من أنشطة رصد حقوق الإنسان والتوعية السياسية، التي يدعمها وجود عسكري خفيف ولكن متزايد، تساعد البعثة في استعادة قدر من الاستقرار حيثما تسنى لها ذلك. وفي تشيمبولو، على سبيل المثال، ساعدت عملية نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل في تمكين المشردين داخليا من العودة. وأعيد فتح المدارس والكنائس وتدعم البعثة السلطات المحلية في أعمال الوساطة التي تقوم بها. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا تزال هناك تقارير مثيرة للقلق عن حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان بشكل يومي تقريبا. وتفيد الأنباء بالعثور على العشرات من المقابر الجماعية. وتسير جهود التحقيق الوطنية ببطء حتى الآن. وتمثل إدانة المحكمة العسكرية في مبوجي – مايي مؤخرا لسبعة من ضباط القوات المسلحة لمشاركتهم في قتل مدنيين في موانزا لومبا خطوة صغيرة ولكنها مشجعة في الاتجاه الصحيح. وأنا أرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان مؤخرا، طالبا فيه تعيين محققين دوليين لمساعدة السلطات في هذا الصدد.

وخلال أحدث زيارة لي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكدت أهمية إعطاء الأولوية للوسائل السياسية في معالجة الحالة في مقاطعات كاساي وشددتُ على الضرورة الملحة لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة، بما في ذلك الجرائم التي يرتكبها أفراد قوات الأمن. كما أكدت تصميم الأمم المتحدة على ضمان تقديم المسؤولين عن قتل زميلينا مايكل شارب وزايدة كاتالان إلى العدالة. ومما شجعني أن الرئيس كابيلا قدم لي ضمانات بشأن عزمه على ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم في مقاطعات كاساي من العقاب. غير أن إعلانات النية هذه يجب أن تتبعها إجراءات ملموسة. وسيكون مستوى التعاون والدعم من جانب الحكومة لفريق المحققين الدوليين المُعين من قبل مجلس حقوق الإنسان اختبارا لالتزامها بتحقيق المساءلة.

وتواصل البعثة تعديل وضعها استجابة للبيئة سريعة التغير والتركيز على دعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر من أجل تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات وحماية المدنيين. وإنني أعول على دعم المجلس المستمر في جهودنا المتواصلة لتحويل البعثة إلى أداة أكثر سرعة ومرونة واستجابة. وأنا ملتزم بكفالة أن تنفذ البعثة الأهداف الأساسية المكلفة بها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة

والفعالية وأن تواصل تعديل وضعها استجابة للحالة المتغيرة على أرض الواقع. وفي السياق المالي الحالي، سيكون من المهم للغاية ضمان استخدام البعثة للموارد المتاحة لها على الوجه الأمثل من خلال التركيز على مجموعة محدودة من الأولويات الرئيسية. والاستعراض الاستراتيجي للبعثة جار، وسنقدم إلى المجلس، كما طُلب منا، خيارات في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر.

ويتطلب المأزق السياسي الحالي وتزايد انعدام الأمن وتدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية استجابة متضافرة من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين. ويجب أن تهدف هذه الاستجابة إلى المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، وفقا للدستور. إن الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة مصممتان على العمل مع الحكومة والشعب الكونغوليين من أجل تحقيق ذلك الهدف. ويجب أن نحافظ معا على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس خلال الـ ١٧ سنة الماضية وأن نمهد السبيل لخروج البعثة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الثاقبة وعلى الالتزام الذي لا يكل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تجاه الشعب الكونغولي.

تنعقد هذه الجلسة في لحظة حاسمة، بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاق السياسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبعد مرور ثلاثة أشهر على اعتماد ولاية مبتكرة للبعثة. وهي تتيح لنا استعراض التطورات الحاصلة في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة التأكيد على أولوياتنا المشتركة. وأود عرض تقييم فرنسا لثلاثة جوانب، هي: التأخيرات المتراكمة على الصعيد السياسي، والتدهور المقلق في الحالة الأمنية وفي حقوق الإنسان، ولا سيما في كاساي؛ وأخيرا، استجابة البعثة الجديرة بالترحيب في الامتثال للولاية المنصوص عليها في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

أولا، إن التأخيرات المتزايدة في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر تثير قلق فرنسا، مع اقتراب الموعد النهائي لتنظيم الانتخابات. ويشكل الاتفاق خريطة الطريق الوحيدة ذات المصداقية لإنهاء الأزمة. ولهذا السبب، فإننا نشعر بقلق بالغ حيال انعدام التوافق والعقبات المنهجية التي تعترض تنفيذه. ويجب أن تجري الانتخابات في غضون أقل من ستة أشهر، والوقت يمر. ولذلك، ثمة ضرورة ملحة لأن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لإعادة تأكيد التزامها باحترام أحكام الاتفاق. وتشمل الأولويات تنظيم الانتخابات والإنشاء الفعلي للمجلس الوطني للإشراف على الاتفاق وتنفيذ تدابير بناء الثقة.

ونرحب بالتقدم المحرز فيما يخص تسجيل الناخبين. وهذه خطوة إيجابية إلى الأمام وديناميةينبغي متابعتها. غير أننا نأسف للتأخيرات في عملية التسجيل، ولا سيما في مقاطعات كاساي الثلاث وفي كينشاسا. وندعو السلطات إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإتمام التسجيل ووضع اللمسات الأخيرة على سجل الناخبين. وأود أن أشدد على أن التقيد بالمواعيد النهائية المحددة في الاتفاق أمر أساسي. وفرنسا تدعو السلطات الكونغولية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وتشير إلى ضرورة التعجيل بنشر جدول زمني للانتخابات، وفقا لأحكام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وإحراز ذلك التقدم أصبح أكثر إلحاحا بالنظر إلى أن المأزق الحالي قد أدى بالفعل إلى زيادة عدد المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار في البلد.

ثانيا، يثير التصعيد غير المسبوق لأعمال العنف في الغرب القلق بشكل خاص ويتطلب اهتمامنا الكامل. وقد بلغت

أعمال العنف في مقاطعات كاساي مستوى لا يمكن تحمله. والاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيا كامونا نسابو تلحق أضرارا بالغة بالسكان، كما يتضح من الزيادة المستمرة في عدد المشردين واللاجئين.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء امتداد مظاهر انعدام الأمن سريعا إلى تنجانيقا وتزايد النزاعات القبلية في تلك المناطق. وفي هذا الصدد، فإنني أضم صوتي إلى الأمين العام في إدانة هذه الهجمات بأشد العبارات الممكنة وفي دعوة الأطراف المتحاربة إلى إلقاء أسلحتها، بغية إنهاء هذا المناخ من انعدام الأمن والعواقب الإنسانية الكارثية المترتبة عليه. كما تزيد حالات فرار السجناء، التي تزداد بنسب غير عادية، من حالة انعدام الأمن.

وسيكون من بين الجوانب الرئيسية لحل هذه الأزمة استجابة السلطات الكونغولية في ما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب. وندعو السلطات الكونغولية إلى نشر الوسائل اللازمة للتحقيق في هذه الانتهاكات بصورة شاملة وتحديد المسؤولين عنها واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة مساءلتهم، بغض النظر عن انتماءاتهم. ونرحب باعتماد مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ حزيران/يونيه بتوافق الآراء، وبموافقة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لقرار يأذن بإيفاد بعثة من الخبراء الدوليين إلى البلد بالتعاون مع السلطات الكونغولية. وندعو السلطات الكونغولية إلى التعاون التام مع فريق الخبراء الدوليين.

ثالثا، نشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها البعثة للتكيف مع الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧). فقد استجابت البعثة بسرعة للتعديلات المنصوص عليها في ذلك القرار. ويجب أن تركز على أولويتين هما: حماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ونرحب بسرعة ترجمة إعادة تشكيل البعثة إلى واقع في الميدان، ونشجعها على مواصلة جهودها في هذا الاتجاه.

في الختام، تؤكد فرنسا مجددا مرة أخرى أهمية تنفيذ جميع أحكام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر بالتراضي، وهو الإطار المتفق عليه بين جميع الأطراف الكونغولية للانتقال صوب إجراء الانتخابات. وسيترتب على عدم الامتثال لحكم أو أكثر من أحكامه مخاطر كبيرة بالنسبة لاستقرار المنطقة بأسرها، بما في ذلك تدهور الأمن واندلاع موجات عنف وزعزعة الاستقرار السياسي وتداعيات على حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا السيناريو، للأسف، يتكشف أمام أعيننا الآن، كما يتضح من تزايد أعمال العنف في مقاطعات كاساي وفي تنجانيقا وفي شرق البلد. وبالتالي، فإن فرنسا تدعو رسميا جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى مضاعفة جهودها للوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في كانون الأول/ديسمبر، وإلى تنظيم الانتخابات. وهناك حاجة ملحة إلى القيام بذلك.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لا آخذ الكلمة عادة قبل المشاورات، ولكن كما أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام لاكروا وسفير فرنسا بوضوح، فإن هذه الفترة ليست عادية بالنسبة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الواقع، تمثل هذه الفترة، بالنسبة للعديد من الأشخاص في منطقة كاساي، أحلك لحظات حياتهم. ويتعين أن تصيب التقارير الواردة من تلك المنطقة جميع الحاضرين في هذه القاعة بالقشعريرة. وهي تقارير تحمل جميع سمات الجانب الأسوأ للجنس البشري: القتل الجماعي وقطع الرؤوس والمقابر الجماعية وملايين المشردين.

وللأسف، كما أبرز المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، فإن قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن الكثير من الوفيات والدمار في بعض مناطق مقاطعات كاساي. فقد تعرض ١٠٠ طفل تقريبا للتشويه والقتل على يد قوات حكومتهم، كما تعرض الأطفال لاعتداءات جنسية من جانب القوات الحكومية. ويمثل ذلك اتجاها أوسع نطاقا يثير القلق. ويفيد الأمين العام بأن ٦٠ في المائة من ١ ٤٤٤ انتهاكا وتجاوزا

لحقوق الإنسان، سُجلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، قد ارتكبتها قوات حكومية، وهي نفس الحكومة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها. وعندما يواجه الناس المحن الشديدة، ينبغي أن يتطلعوا بشعور بالأمل إلى حكومتهم. وبالنسبة لسكان كاساي، فإنهم يفعلون ذلك وهم خائفون.

وهذا لا يعني أن الميليشيات التي تنشط في تلك المناطق بريئة، ولا يمكن مجرد تصور ذلك. وكما سمعنا من وكيل الأمين العام لاكروا، فهي أيضا مسؤولة عن أعمال اغتصاب وقتل وعن مستويات كبيرة من تجنيد الأطفال.

ومن الواضح أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدفعنا جميعا إلى اتخاذ موقف. ولذلك السبب نرحب بالتحقيق الدولي الذي صدر به تكليف من مجلس حقوق الإنسان الشهر الماضي. يجب أن يبدأ التحقيق في أقرب وقت ممكن، وأن يتم إجراؤه وفق المعايير الدولية للاستقلالية والشفافية. إننا نحث الحكومة على التعاون الكامل مع التحقيق. يجب أن يخضع المسؤولون عن ارتكاب تلك الجرائم المروعة للمحاسبة.

ومن المؤسف أن الحالة في كاساي ليست بأية حال مثالا معزولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد تجدد العنف في شرق البلد، وللكثير منه بعد عرقي يثير القلق. لا يعمل هذا العنف في مناطق مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا على تعزيز إيماننا بأن عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسيين في كينشاسا يؤججان عدم اليقين وعدم الاستقرار العنيفين في جميع أنحاء البلد، ويمثل هذا الأمر الآن تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي.

إننا جميعا نعرف ما يجب أن يحدث، وقد بين سفير فرنسا ذلك بوضوح شديد. وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعلم ما يجب عليها فعله – إيقاف العنف وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات وتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر بالكامل. وينبغي إجراء الانتخابات في غضون ستة أشهر، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. يجب ببساطة أن نرى تقدما يعطي الشعب الكونغولي والعالم الثقة بأن هذا سيتحقق. تلك هي المسألة التي تزيد الإحباط والتوتر في البلد بصورة أساسية.

ولتحقيق ذلك، يجب أن تصدر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات جدولا زمنيا للانتخابات يحدد موعدا للانتخابات، يتماشى مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر وأن تتفق على ميزانية بحيث يمكن الإفراج عن الأموال الدولية الحيوية الأهمية. وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقدم المحرز في تسجيل الناخبين والدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم ذلك. غير أن هذا التقدم يجب أن يستمر. فلا يمكن استخدام انعدام الأمن كذريعة للمزيد من التأخير.

في الحقيقة، لا شيء جديد في كل هذا. نحن نعرف منذ فترة ما ينبغي أن يحدث. ومن الواضح أن رسالتنا ببساطة لا تصل إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد استمر القتل؛ وتواصل الرعب. ما لم يستمر هو التنفيذ الحقيقي لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، الذي أرسى المسار صوب الانتخابات. وبالتالي، فإنه تقع على عاتقنا جميعا في المجلس المسؤولية عن القيام بالمزيد. وأطلب من جميع أعضاء المجلس، مع تطلع أعين العالم إلينا اليوم في جلسة مفتوحة، دعما واضحا لا لبس فيه لرسالة مؤداها: إيقاف العنف ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات وتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر بالكامل ومن دون تأخير.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لا شك في أنكم ستلاحظون، السيد الرئيس، بأنني مسرور جدا اليوم بألا أكون وحدي المتكلم في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن، كما هو الحال عادة. نتيجة لذلك، كما قلت، فقد سعدنا جدا أن نكون في مثل هذه الصحبة الجيدة هذا الصباح فيما يخص عضويتنا.

وأشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على عرضه تقريري الأمين العام (S/2017/435 و S/2017/565). كما أكرر الإعراب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان سيديكو، ولكامل فريق وموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل الذي ظلوا يضطلعون به في ظروف أكثر من معقدة. ونؤكد مرة أخرى على التزام أوروغواي بالاستقرار والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس بصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن فحسب، بل وبوصفنا بلدا ساهم بقوات في الكونغو خلال السنوات الـ ١٦ الماضية من دون انقطاع.

إننا في مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما ذكر آنفا، فقد وُقِّع الاتفاق السياسي الشامل والجامع قبل ستة أشهر مضت بفضل جهود وساطة كبيرة من المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، الأمر الذي أدى إلى توقعات بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة. ويفترض أن تعقد الانتخابات، في غضون ستة أشهر، وقبل نهاية السنة وفقا للاتفاق، لتفضي إلى انتقال سلمي للسلطة. إن هنالك قلق شديد، في هذه المرحلة، ونحن في منتصف السنة، إزاء التقدم البطيء والمحدود المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي، فضلا عن تعميق بعض الاتجاهات السلبية في الحالة في البلد.

وتكرر أوروغواي دعمها للاتفاق السياسي، الذي نعتقد أنه الحل الوحيد القابل للتطبيق للأزمة، وتحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على التنفيذ الكامل للاتفاق. ومن المهم للأطراف أن تضاعف جهودها في تنفيذ الترتيبات الانتقالية وفي إنشاء المجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق وفي وضع تدابير لبناء الثقة. كل هذه العناصر منصوص عليها في الاتفاق.

يقدم تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2017/565 والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لاكروا سردا لاستمرار تفاقم العديد من الاتجاهات السلبية فيما يتعلق بحالة البلد، ولا سيما في مجالي الأمن وحقوق الإنسان. ويساورنا القلق حيال انتشار انعدام الأمن في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد كانت هناك زيادة في العنف فيما بين الطوائف العرقية، لا سيما في منطقة كاساي. ولا يزال عدم الاستقرار قائما في العديد من القطاعات في الجزء الشرقي من البلد، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أنشطة الجماعات والميليشيات المسلحة. وقد ازداد خطر العنف في المناطق الحضرية الرئيسية في ضوء سياق الانتخابات الوشيكة. هذه الصورة الجديدة تشكل تهديدا خطيرا لعدد متزايد من المدنيين، اضطر كثير منهم إلى الانتقال داخل البلد أو إلى البلدان المجاورة.

وتعرب أوروغواي عن بالغ قلقها إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد فوجئنا بالزيادة الكبيرة في عدد الانتهاكات التي توثقها البعثة شهرا بعد شهر، التي تؤثر، في المقام الأول، على الفئات السكانية الضعيفة مثل الأطفال والنساء. غير أننا نشعر بمزيد من الدهشة لأن الجهات الحكومية كانت مسؤولة عن أكثر من نصف الحالات الموثقة لانتهاكات حقوق الإنسان.

كما يساورنا القلق إزاء الاتجاه نحو إبقاء القيود على الحيز الديمقراطي، مع زيادة في انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما حرية التجمع السلمي والرأي والتعبير والفكر. وتعيد أوروغواي التأكيد على أن المسؤولية الأساسية تقع على الحكومة فيما يتعلق باحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إننا نحث السلطات الوطنية على العمل بسرعة للبدء في التحقيقات والملاحقات القضائية بغية محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي الختام، تقدر أوروغواي جهود بعثة الأمم المتحدة لإعادة مواءمة أولوياتها وولايتها بهدف تحويل القوة لزيادة كفاءتها وفعاليتها. ومع ذلك، فإنني أكرر في هذه المناسبة ما قلناه خلال

مناقشة تجديد الولاية في آذار/مارس الماضي فيما يتعلق بخفض عدد قوات البعثة. ففي حين أن هناك زيادة واضحة في العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نشعر بقلق أكثر إزاء المزيد من التعليقات بشأن تخفيضات جديدة محتملة في الأشهر المقبلة. أما بالنسبة للاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي ستجريه الأمانة العامة في الأسابيع القليلة القادمة من أجل تكييف ولاية البعثة مع الاحتياجات الجديدة، فإننا نؤكد تماما أن التوصيات التي ستصدر عنها ستستند إلى تقييم صريح للحالة على الأرض والتي، في رأينا، ليست مشجعة على الإطلاق.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على عرض تقرير الأمين العام المستنير عن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/565).

ومنذ جلستنا السابقة المعقودة في آذار/مارس (انظر S/PV.7903) لا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هشة وخطيرة. ولم ينفذ بعد الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وإن من دواعي القلق أن تجمّع القوى السياسية والاجتماعية المتبنِّية للتغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يعترف بالحكومة الجديدة التي أدت اليمين أمام الجمعية الوطنية في ١٦ أيار/مايو. ونكرر دعوتنا إلى جميع أصحاب المصلحة في البلد لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر عن طريق الحوار السلمي.

ويجب على الدول والمنظمات الإقليمية دعم وتعزيز تنفيذ الاتفاق عبر الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي ظل هذه الظروف، فإن تنظيم الانتخابات الرئاسية على وجه الاستعجال بحلول نهاية عام ٢٠١٧ أمر بالغ الأهمية لتفادي تصاعد التوترات السياسية هذه إلى نزاع شامل. ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إنجاز عملية تسجيل الناخبين في المستقبل القريب.

وتثني كازاخستان على الأنشطة التي تقوم بها البعثة لدعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر والعملية الانتخابية. وندين بشدة أنشطة وانتهاكات الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلا استثناء، لا سيما الهجمات على السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية، وعمليات القتل الجزافي، والعنف الجنسي والجنساني، علاوة على تجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع في انتهاك للقانون الدولي. ويجب على جميع الجماعات المسلحة أن تضع أسلحتها وتكف فورا عن جميع أشكال العنف. ويجب على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواصل التعاون الرفيع المستوى مع البعثة، فضلا عن تنفيذ العمليات المشتركة لتحييد تلك الجماعات المسلحة. وهذا أمر هام أيضا لأجل تسجيل جميع الناخبين والتحضير للانتخابات في منطقتي كاساي وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية المضطربتين.

وكما سمعنا من السيدة غامبا دي بوتغيتر يوم الخميس الماضي، فقد تعاظمت انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في منطقة كاساي، بمستوى غير مسبوق خلال السنوات القليلة الماضية. وبالتالي، أود أن أؤكد مجددا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وفيما يتعلق بقتل اثنين من خبراء الأمم المتحدة، ترى كازاخستان أنه يجب على السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواصل التحقيقات الجنائية في الحادث بطريقة شاملة شفافة وتتسم بالمصداقية بغية تقديم جميع الجناة إلى العدالة.

وما تزال الحالة الإنسانية في البلد – التي تفاقمت بسبب استمرار العنف في منطقتي كاساي وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تزداد تدهورا منذ بداية عام ٢٠١٧. وبالمثل يؤدي تدهور الاقتصاد الكلي وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية. ويجب على منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومصرف التنمية الأفريقي أن تعزز الصلة بين السلام والتنمية لأجل دعم العملية السياسية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/565).

ويساورنا بالغ القلق – مثلما هو حال الآخرين – إزاء تزايد نطاق العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث الآن في إفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما يبعث على القلق بشكل خاص الوضع في كاساي، علاوة على التطورات السلبية في الجزء الشرقي من البلد. وكما سمعنا، فما زال الأطفال يتضررون بشكل كبير وغير متناسب. ويجب علينا أن نتخذ الإجراءات الحازمة لضمان وضع حد لهذه الانتهاكات والحيلولة دون نشوب النزاعات أو انتشارها. ويجب إعطاء الأولوية للوسائل السياسية.

ويعدُّ تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر الذي يمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة سلمية وذات مصداقية، أمرا أساسيا في ذلك الصدد. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف الموقّعة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الذي يوفر – إلى جانب التسوية المستدامة للمسائل العالقة في العملية السياسية – المخرج الوحيد من الأزمة الإنسانية والاقتصادية والأمنية الراهنة.

ونرحب مرة أخرى بالعمل الهام الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، مامان صديقو، في سياق مساعيه الحميدة. ونؤيد دعوته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى نشر جدول زمني رسمي وتوافقي لتنظيم الانتخابات دون تأخير.

ولا ريب أن تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بل في المنطقة بأسرها. ونشجع المشاركة البناءة والمنسقة والمستمرة من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية. ونرحب في ذلك السياق، بالوفد المشترك للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في كينشاسا في أيار/مايو، ونأمل في المتابعة الفورية لذلك الحدث.

وتقتضي ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي اعتمدناها هذا الربيع، والتي تركز على دعم العملية السياسية، أن تعمل الأمم المتحدة على نحو استراتيجي ويتسم بالكفاءة. ونحن على استعداد لمواصلة التشاور الوثيق مع الأمانة العامة لضمان قدرة البعثة على إنجاز المهام المنوطة بها، وليس أقلها ما يتعلق بحماية المدنيين. وسيوفر الاستعراض الاستراتيجي إسهاما هاما في مثل هذه المناقشات.

ونعرب عن ترحيبنا وتأييدنا التام لقرار مجلس حقوق الإنسان الذي شاركنا في تقديمه، والذي يطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إرسال فريق من الخبراء الدوليين، بما في ذلك من المنطقة، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة في منطقة كاساي. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون الكامل مع فريق التحقيق ومفوضية حقوق الإنسان في هذا الصدد.

وأخيرا، ينبغي ألا ندخر جهدا في مساعينا الرامية إلى تحقيق العدالة لأولئك الذين فقدوا حياتهم في خدمة الأمم المتحدة، بمن فيهم خبيرا الأمم المتحدة – مايكل شارب وزايدة كتلان. وستواصل السويد، بالتعاون مع الأمين العام والشركاء المعنيين، النظر في الاقتراحات المحددة فيما يتعلق بكيفية مواصلة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، دعم التحقيقات الوطنية الجارية لأجل إثبات الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة. ويتمثل أحد هذه الخيارات في إنشاء آلية إضافية للتحقيق.

السيد فرناندیث ریفویو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين

العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. ويقينا أن المعلومات التي قدما مفيدة للغاية لفهم أهمية الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تعرب بوليفيا عن شعورها بالقلق إزاء الانتشار الخطير للعنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة، والذي يلحق الضرر بالمدنيين ويؤدي إلى زيادة عدد المشردين داخليا ويحرض على التناحرات القبلية وزيادة انعدام الأمن. وليس لكل ذلك من ضحية سوى الشعب الكونغولي، لا سيما أضعف فئاته – النساء والأطفال.

وبالمثل، يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشير تقرير الأمين العام (S/2017/565) إلى ارتكاب ما مجموعة ١ ٤٤٤ من انتهاكات حقوق الإنسان هناك في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو. ووفقا لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جندت الجماعات المسلحة ما يزيد على ٥٠٠ فتى وفتاة في منطقة كاساي، وهي إحدى المناطق الأكثر تضررا من العنف. وأُبلغ عن ٦٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي منذ آب/أغسطس من عام ٢٠١٦، وهناك الكثير من حالات الاتجار بالبشر، والقتل الجزافي والاعتقال التعسفي. وتدين بوليفيا جميع ممارسات الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يجب التحقيق فيها على النحو الواجب وتقديمها إلى العدالة في المحاكم المختصة، حتى يكفل عدم إفلات هذا النوع من العنف من العقاب.

وهناك الآن ١,٤ مليون من المشردين داخليا في منطقة كاساي، وما مجموعه ٣,٨ مليون من المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد. يضاف إلى ذلك معاناة ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن في مقاطعة إيتوري. وتشير التقديرات إلى تأثر ٣,٥ مليون طفل في جميع أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نصف الـ ٢٦ مقاطعة المتضررة من العنف المسلح، عانى المدنيون ليس من فقدان الأرواح فحسب، بل لا يستطيعون أيضا الحصول على الخدمات الصحية وغيرها، بعد أن أصبحت المستشفيات والمراكز الطبية هدفا لهجمات الجماعات المسلحة، ما أدى إلى حدوث أزمة إنسانية خطيرة.

وندعو إلى تكثيف الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفوها لأجل توفير الأمن للمدنيين وتحييد الجماعات المسلحة في البلد، بما في ذلك زيادة شبكات الإنذار المحلية وتحسين آليات الإنذار المبكر. وندعو البعثة إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية في ذلك الصدد.

وفيما يخص الاتفاق السياسي الموقّع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين الحكومة والمعارضة، ترى بوليفيا أنه أساس متين ويضع خريطة طريق لتنظيم الانتخابات الرئاسية، بما يتفق مع الدستور الكونغولي والقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

وفي ما يتعلق باتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يساورنا القلق من أن آلية الرصد لم تُنشأ بعد، ونأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها. وندعو جميع الأطراف إلى تكثيف هذه الجهود. ونسلط الضوء على الجهود الرامية إلى تحديث سجل الناخبين في ١٣ من مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشجع السلطات على مواصلة تلك العملية في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى بغية تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونشدد أيضاً على ضرورة إجراء حوار شامل للجميع، يرتكز على احترام الدستور الكونغولي ويراعي آراء جميع الأطراف، بما في ذلك تجمع القوى السياسية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التغيير والأغلبية الرئاسية.

ونثني على الدعم النشط من جانب المنظمات الإقليمية، وكذلك مشاركة الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة

البحيرات الكبرى وجميع الجهات الضامنة لعملية السلام، والتي تضاعف جهودها عن طريق المبادرات السياسية للاسترضاء والتعاون لضمان تحقيق مصالحة دائمة. ونحيط علماً بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الحكومة لإقناع البلدان الإقليمية الأخرى بدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦- بما في ذلك عقد اجتماعات ثنائية على المستوى الرئاسي.

وندعو كل الجماعات المسلحة إلى أن تلقي أسلحتها وجميع أطراف النزاع إلى أن تنحي جانباً أي مصالح قد تعرقل إجراء حوار مثمر، يهدف إلى توطيد الاتفاقات التي من شأنها تحقيق الاستقرار في البلد. ونشجع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة على تنسيق جهودهما.

وأخيراً، نحن مقتنعون بأن اتخاذ القرارات بشأن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن يكون بيد أبناء البلد ومؤسساته. ونعتقد أن هذا المبدأ عامل حاسم في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية، بما يكفل الاحترام الكامل لسيادة واستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): عندما ننظر في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا كثيراً ما نرى مشاهد العنف والقسوة البشرية التي يعجز عنها الوصف. لقد عملت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بلا كلل طيلة سنوات للمساعدة على إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحيِّي جهود موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل حماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. إن بعثة حفظ السلام في الكونغو مكلفة بمهمة صعبة جداً، هي المساعدة على إبقاء الناس آمنين، وما زلنا ملتزمين بكفالة أن تتمكن من الوفاء بولايتها على نحو فعال.

ولكن هناك خطوة ضرورية للتأكد من أن لا يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مساعدة الشعب الكونغولي على إنجاز انتقال السلطة وإسماع صوتهم من خلال إجراء انتخابات رئاسية سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع في هذا العام. ولا يمكن الاستمرار في تأخير الانتخابات. ويجب أن يكثّف المجتمع الدولي ويزيد ضغوطه، لا على الرئيس كابيلا وحكومته فحسب، بل أيضاً على اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ويجب على اللجنة أن تنشر فورا جدولاً زمنياً للانتخابات، ولا سيما موعد الانتخابات الرئاسية.

وقد برهنت الولايات المتحدة بالفعل على أنها ستتخذ إجراءات ضد الذين يؤخرون ويعرقلون تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر والتحضيرات لإجراء انتخابات رئاسية سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع. ونحن على استعداد لاتخاذ إجراءات إضافية لمعاقبة أولئك الذين يقفون في طريق أول انتقال ديمقراطي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن ينظر مجلس الأمن في فرض جزاءات محددة الأهداف للحد من العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمساعدة في الضغط على جميع أصحاب المصلحة للاضطلاع بدور بناء بقدر أكبر في المضي بالبلد قدماً. ولا بدّ من محاسبة المسؤولين عن تقويض السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤسساتها الديمقراطية. وحتى الآن، يشعر بعض أصحاب المصلحة بأن إدامة عدم الاستقرار ليست لها سوى عواقب محدودة.

إن البديل عن دعم الانتقال الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو العودة إلى العنف، وهو ما نراه اليوم في مقاطعات كاساي. وهذه العودة إلى العنف المروع هي نتيجة لا يرغب أحد في المجلس أن يراها، ولكن في الأشهر القليلة الماضية شُرد نحو ١,٣ مليون كونغولي، حيث اضطروا للفرار من العنف في مقاطعات كاساي، بمن فيهم حوالي ٣٠ ٠٠٠ أصبحوا لاجئين الآن في أنغولا المجاورة.

وقبل خمسة أيام، استمع المجلس إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، أداما دييِنغ، والممثلة الخاصة

للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فرجينيا غامبا، وهما ينقلان التقارير المثيرة للاشمئزاز القادمة من مقاطعات كاساي. وقد أُبلغنا بأن النزاع ”ينتشر ويشتدّ“، وأن مئات بل آلاف الأطفال قد جُندوا قسراً للانضمام إلى صفوف الجماعات المقاتلة. وشاهدنا أشرطة فيديو لأفراد في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية يعدمون المدنيين، وكثير منهم من الأطفال، بإجراءات موجزة. وسمعنا تقارير عن موظفين حكوميين يُعدمون أطفالاً صغاراً بعمر خمس سنوات، فضلاً عن تقارير عن انتشار العنف الجنسي الذي ترتكبه قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يوجد شك في هوية من يرتكبون العنف في مقاطعات كاساي ولا في دوافعهم.

وفي الوقت نفسه، وقعت اشتباكات عنيفة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشهدنا في جميع أنحاء البلد طفرة في عمليات الفرار من السجون. وتجسّد هذه الأحداث، ولئن لم تكن مترابطة بالضرورة، انعدام سلطة الدولة أو أنها، كما قال البعض، جهود متعمدة من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز استراتيجية الفوضى.

وليس هناك وقت للتأخير. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضمان سرعة بدء واستكمال عملية تسجيل الناخبين في مقاطعات كاساي. ونرحب أيضاً بجهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في دعم عملية تسجيل الناخبين في مقاطعات كاساي، تمشياً مع ولايتها.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فالخلاصة واضحة. إن الولايات المتحدة تؤيد إجراء الانتخابات في موعدها، بناء على أحكام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فليس أمامنا جميعا سوى فرصة ضئيلة للضغط على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتبقى متمسكة بالتزاماتها. ونحن جميعاً بحاجة إلى اغتنام هذه الفرصة الآن. ونحن نعرف بالفعل شكل العنف الجماعي والأهوال المصاحبة له في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكننا أن نسمح بأن يتكرر التاريخ.

السيد بياجيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تشعر إيطاليا ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في مقاطعات كاساي. وينبغي ألا يُستهان بالآثار غير المباشرة للحالة على الاستقرار في المنطقة. كما يساورنا القلق إزاء تقلص الحيز الديمقراطي في البلد وانتهاكات حقوق الإنسان. وتتحمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق جميع مواطنيها وحمايتهم. ونشجعها على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك محاسبة مرتكبي العنف.

وعلى الصعيد السياسي، ما زالت إيطاليا مقتنعة بأن التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر لا يزال خريطة الطريق السياسية العملية الوحيدة المتفق عليها، ولذلك فإنه أساسي للحفاظ على شرعية المؤسسات الانتقالية. ولا بدّ لهذا الانتقال أن يقود البلد نحو إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة في أقرب وقت ممكن، وفقاً للدستور واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، فإن الإعلانات الصادرة عن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اليوم ليست مشجعة. وندعو الحكومة والقوى السياسية الكونغولية إلى الإسراع بالتحضير لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية، تفضي إلى انتقال ديمقراطي للسلطة.

في الختام، أود أن أجدد دعم إيطاليا الكامل للممثل الخاص للأمين العام ولبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكلاهما يؤدي دوراً حيوياً في البلد.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية. وأرحب بالزيارة التي قام بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهر الماضي لحث الأطراف الرئيسية على الوفاء بالتزامها بموجب اتفاق كانون الأول/

ديسمبر، ولا سيما انخراطه مع الرئيس كابيلا. أعتقد أن ذلك أمر هام جدا.

فبعد الاستماع إلى إحاطته الإعلامية، يظل يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المؤسف أنه لم يحرز تقدم يذكر في العملية السياسية، بما في ذلك تنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر. يسود هذا الوضع منذ تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وخفض حجم القوات في آذار/مارس. وقد تدنى الأمن في البلد، والحالة متردية بشكل خاص في كاساي. إننا نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة للتكيف مع الحالة وسعيها إلى أن تكون مرنة وسريعة الاستجابة قدر الإمكان في حدود ولايتها، كما أوضح لنا السيد لاكروا اليوم.

ينتشر تدهور الحالة الأمنية، منذ المشاورات التي عقدناها قبل ثلاثة أشهر، كما يتضح من العنف الخطير في كاساي. وقد كان تنفيذ الاتفاق السياسي بطيئا في أحسن الأحوال، ولا تزال إمكانية إجراء الانتخابات في مواعيدها غير مؤكدة. ونشعر بالقلق، في هذا الصدد، إزاء إعلان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أنها لن تكون قادرة على إجراء الانتخابات بحلول نهاية السنة. يجب أن يظل المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، متحدا وملتزما في توجيه رسالة واضحة إلى الأطراف في الكونغو، ولا سيما الحكومة، بضرورة الإسراع بتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إجراء الانتخابات.

إن دعم العملية السياسية والانتخابية الآن هو إحدى الولايات الأساسية للبعثة. وقد بين لنا وكيل الأمين العام لاكروا التحديات الرئيسية التي تواجه البعثة حاليا، بما في ذلك شدة صعوبة تسجيل الناخبين في كاساي في ظل الحالة هناك ونقص الموارد بشكل عام. وقد قدم لنا فكرة عن ما يمكن للبعثة ويجب عليها أن تفعله لدعم السلطات الكونغولية وهذه العمليات، بما في ذلك إجراء الانتخابات في وقت مبكر. إننا ندعم عمل البعثة.

وفيما يتعلق بمهمة البعثة الأخرى ذات الأولوية، وهي حماية المدنيين، فقد أجرت البعثة تعديلات لنقل عدد كبير من الأفراد والموارد إلى المناطق الغربية والجنوبية بغية تحسين الاستجابة لهذا التحدي. إن الحالة في كاساي مزرية، مع أكثر من ٣ ٣٠٠ حالة قتل حسب إفادات الكنيسة الكاثوليكية منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولا يزال المدنيون يتعرضون للهجوم من قبل العناصر المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. هل هذا يعني أن التعزيز المتوخى بما يصل إلى عدة مئات من الأفراد في كاساي لا يكفي لتحقيق نتائج على الأرض؟

ينبغي للمجلس أن يواصل رصد ما إذا كان الوضع الحالي للبعثة، في ضوء الحالة الأمنية الراهنة في جميع أنحاء البلد، كاف لضمان الحماية الفعالة والدينامية للمدنيين.

وإذ يجري الاستعراض الاستراتيجي العام، فإننا ندعم جهود بعثة الأمم المتحدة في العمل بنشاط ومرونة، متكيفة مع الحالة في ظل هذه الظروف الصعبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أشكركم على الفرصة التي أتحتموها لي لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة المخصصة للحالة المتعلقة ببلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أعرب عن امتنان الحكومة الكونغولية والشعب الكونغولي لجميع أعضاء مجلس الأمن على التزامهم بقضية بلدي وعلى اهتمامهم المستمر وهم يسعون إلى ضمان استعادة السلام والاستقرار بشكل كامل في جميع أنحاء إقليمه.

لقد أحاط وفد بلدي علما بمحتوى تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية (S/2017/435) وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي قدم للتو إحاطة إعلامية للمجلس عن ذلك.

لدينا بعض الملاحظات المتعلقة بتحليل عدد من المسائل التي تناولها التقرير بغية تعميق فهم المجلس. وأود التركيز بصفة خاصة، في ذلك الصدد، على المسائل المتعلقة بالحالة السياسية والحالة الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة كاساي. كما سأتطرق بإيجاز إلى تحول القوة والحوار الاستراتيجي.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، وكما لوحظ في الفقرة ٣ من التقرير، تأخر تعيين أعضاء الحكومة في أعقاب عدم إبداء تجمّع القوى السياسية والاجتماعية المتبنِّية للتغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمرونة وعدم تقديمه تنازلات. وقد ساد هذا الموقف نفسه أثناء التوقيع على ترتيبات محددة بشأن تنفيذ الاتفاق وأدى إلى تأخير في إنشاء المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق والعملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، من المهم التشديد على أنه، كجزء من الإنشاء المرتقب للمجلس المذكور، عقد اجتماع تحضيري يوم الاثنين ٣ تموز/يوليه، حضره أعضاء المجلس، بمن فيهم ممثلون عن التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية وجماعات المعارضة التي وقعت على اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وجزء من التجمع – إذ رفض الموالون لفيليكس تشيسيكيدي وحلفاؤهم المشاركة – وممثلون عن المجتمع المدني. وسيعقد قريبا اجتماع آخر يشمل نفس هؤلاء الأفراد وسيركز على تعيين رئيس للهيئة المذكورة بتوافق الآراء واعتماد ولايات الأعضاء وتوليهم مهامهم ووضع النظام الداخلي.

وفيما يتعلق بالانتخابات، يبدو أن عملية تحديث سجل الناخبين قد قطعت شوطا طويلا، كما ذكر التقرير. فقد تمت تغطية ١٣ مقاطعة من المقاطعات الـ ٢٦ تغطية كاملة بالعملية. وتتواصل الجهود في ١١ مقاطعة أخرى ولكنها لم تبدأ بعد في مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى بسبب انعدام الأمن السائد هناك نتيجة لأنشطة ميليشيات كامووينا نسابو. وفي الواقع، تم استهداف بعض موظفي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تلك المقاطعتين؛ وأضرمت النيران في عدد من المكاتب ودمرت المعدات. وقد عاد الآن قدر من الهدوء واللجنة ملتزمة بإرسال معدات مرة أخرى. ووفقا للجدول الزمني الذي وضعته، قد تبدأ العمليات في كلتا المقاطعتين بحلول يوم ٢٠ تموز/يوليه.

ولذلك من الأهمية بمكان عودة المشردين الذين فروا إلى الخارج وإلى أجزاء أخرى من البلد بسبب انعدام الأمن إلى ديارهم للمشاركة في العملية. وتحقيقا لتلك الغاية، تدعو الحكومة سكان المقاطعتين إلى إبداء المزيد من الوعي المدني لتمكين العملية من أن تتم بسلاسة. كما تدعو أصحاب المصلحة السياسيين على اختلاف مشاربهم، والمجتمع المدني وأعضاء المجتمع الدولي إلى تجنب استخدام أي خطاب يحتمل أن يحيي التوترات من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى استعادة الهدوء والسكينة، وهي جميعها حيوية لإجراء الانتخابات.

وقد سجلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالفعل، حتى الآن، ٣٣ مليون ناخب من الـ ٤٥ مليون ناخب المتوقعين في جميع أنحاء البلد.

وعودةً إلى الشواغل التي أعربَ عنها بعض أعضاء المجلس إزاء تنظيم الانتخابات، لعل المجلس يوافقنا الرأي في أننا بحاجة إلى مشاركة جميع مقاطعات البلد. والواقع أنه لا يمكننا التفكير في تنظيم اقتراع بأهمية الانتخابات الرئاسية دون إشراك مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، اللتين تمثلان أكثر من ١٠ في المائة من مجموع الناخبين لدينا. وغني عن البيان أنه إذا عُقد انتخاب من دون هاتين المقاطعتين، فإن ذلك يمكن أن يقوّض مصداقية النتيجة، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى الفوضى والاضطراب.

وعلى الصعيد الأمني، تُدرك الحكومة الحالة المقلقة في الجزء الشرقي من البلد وفي مقاطعتي كاساي. وهذا هو السبب في أنها لا تزال تعبئ جهودها وتركز على اتخاذ إجراءات، بمساعدة

من الجيش، لاستعادة النظام والسلم والأمن ولمواصلة العمل في القضاء على الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية. وفي حالة مقاطعات كاساي عموماً، كما يعترف التقرير، يعمل جيشنا لاستعادة النظام والحد من انعدام الأمن هناك. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن عدداً كبيراً – حوالي ٧٠٠ ١– من أفراد الميليشيات قد سلّموا أنفسهم، مع أسلحتهم، وحصلوا على مجموعات لوازم إعادة الإلحاق من الحكومة، بينما تم تسليم ١٣٨ طفلاً من بينهم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة وإلى بعثة الأمم المتحدة من أجل إدماجهم اجتماعيا.

وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في تلك المقاطعات، فإن رئيس الجمهورية أوعز بالفعل إلى وزير العدل باتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بالتحقيقات ليتسنى لجميع الضحايا الذين عانوا من فظائع في هذه المناطق رؤية العدالة تأخذ مجراها. وفي هذا السياق، أدانت محكمة عسكرية العناصر الهامشية في الجيش الذين ارتكبوا فظائع ضد المدنيين في موانزا لومبا، ولذا لا يصح القول، كما فعل بعض أعضاء المجلس، بأن انتهاكاتهم قد مرت دون عقاب. وتواصل المحكمة العسكرية تحقيقاتها لمعاقبة جميع الأطراف المذنبة.

وبالمثل، فإن الإجراءات المتعلقة بقضية مقتل اثنين من خبراء الأمم المتحدة تسير في مجراها. والحكومة، التي ما فتئت تتعاون بشأن هذه المسألة مع البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، عازمة على التحقيق في القضية بشفافية ومعاقبة مرتكبي الجريمة. ومن هذا المنطلق، رحبنا بطلب حكومة الولايات المتحدة، التي تشارك في التحقيقات عن طريق مكتب التحقيقات الاتحادي. وكما أبلغتُ المجلس سابقاً، فإن حكومة بلدي أيضاً على استعداد وانفتاح للعمل مع الحكومة السويدية إذا أرادت منا ذلك. وقد مكنتنا التحقيقات الجارية من اعتقال ١١ آخرين من المشتبه فيهم، توصلت التحقيقات إلى أن ثمانية منهم اضطلعوا بدور مباشر في قتل الخبيرين.

وفيما يتعلق ببيانات بعض أعضاء المجلس، فإن وفد بلدي مندهش من ضراوة ردود الفعل تجاه أجهزتنا المكلفة بإنفاذ القانون. والواقع أن بعض العناصر الهامشية، كما يحدث في كل الجيوش في جميع أنحاء العالم، قد ارتكبت انتهاكات، نحن نشجبها وندينها. وقد اتخذت حكومة بلدي التدابير اللازمة لضمان معاقبتهم. فلتنظروا إلى العنف الذي وقع في مقاطعات كاساي، حيث هاجمت ميليشيا كامونا نسابو قواتنا الأمنية، وقتلت بعضهم وفصلت رؤوسهم وعرضتها كأنها غنائم حرب. ولو أن هذا حدث في بلدان أعضاء في المجلس، فكيف كانت أجهزتها المكلفة بإنفاذ القانون سترد؟ وعندما ترد أجهزة إنفاذ القانون في دول أعضاء في المجلس أحياناً بعنف على أحداث بسيطة أحيانا، نمرّ جميعا بها، فكيف يرد أعضاء المجلس على ذلك؟ وما هي الخطوات التي يتخذونها؟ أعتقد أنه ينبغي لنا أن نتجنب المعايير المزدوجة بشأن هذه المسائل. ومن أجل إنهاء هذا الموضوع، أود أن أؤكد للمجلس أن العدالة ستأخذ مجراها في ما يتعلق بخبيري الأمم المتحدة وكذلك رفاقهم الكونغوليين الأربعة، الذين لم يُعثر على جثثهم قط. وفي نهاية المطاف، ستأخذ العدالة مجراها أخيراً في ما يتعلق بجميع مواطنينا الذين وقعوا ضحايا للعنف على يد ميليشيا كامونا نسابو.

ويشير التقرير أيضاً إلى المقابر الجماعية التي اكتُشفت في تلك الأنحاء من البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ما حدث في بعض الحالات فقط التي حققت فيها بعثة مشتركة أوفدتها بعثة الأمم المتحدة والمدعي العام العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدة نغانزا التابعة لكاننغا، حيث ادعت البعثة أنها اكتشفت سبع مقابر جماعية. وعندما فُتح أول قبر جماعي مزعوم، وجدوا جثة واحدة. وعلى بعد حوالي ١٠٠ متر، في قبر جماعي مزعوم ثان، عثر المحققون على بندقية صيد من عيار ١٢. وفي الثالث، وجدوا جثتين مفصولتي الرأس. وفي إقليم تشيمبولو، نُبش قبر جماعي مزعوم قرب المكان الذي عُثر فيه على جثتي خبيري الأمم المتحدة.

ووجد فريق البعثة/القوات المسلحة المشترك دراجة نارية في المكان. ونحن لا نقول إن المقابر الجماعية غير موجودة. وعلى أولئك الذين يؤكدون أنها موجودة أن يُظهروها لنا وعلى المحققين أن يثبتوا وجودها. وللأسف، كما يدرك المجلس، ففي الحالات التي أشرت إليها، والتي أعلنت عنها بعثة الأمم المتحدة بكثير من الصخب، يتجنب التقرير ذكر أي شيء يتعارض مع ذلك.

إن الحالة المؤسفة للمشردين لا تقتصر على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى الآن، كما يُبرز التقرير بوضوح، فإن عدد اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بداية حزيران/يونيه قد بلغ ٤٧٣ ٤٦٧ لاجئاً، معظمهم من البلدان المجاورة المذكورة في التقرير. وإلى جانب هؤلاء اللاجئين، هناك أيضاً العديد من الجماعات المسلحة الأجنبية. لذلك، فإن النهج الإقليمي إزاء الحالة هام وينبغي أن يستمر.

وكما يعترف التقرير فيما يتعلق بنشر البعثة وتنفيذها لولايتها، فإن سحب ٦٠٠ ٣ من حفظة السلام وهو موضوع أحد أحكام القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) لم يتحقق بعد. ولم يتم تفعيل قوة لواء التدخل أيضاً. وحسب معلوماتنا، فإن ذلك لا يمكن أن يحدث إلى أن يجري الاستعاضة عن القوات الحالية بقوات تفوقها حنكة ومجهزة بمعدات أفضل تكيفاً للتعامل مع الحرب غير المتناظرة.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أشكر الأمم المتحدة على التزامها وتفانيها إزاء قضية بلدي، فضلاً عن تأكيد امتناننا لجميع أعضاء مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.